

**هذه الصفحة تقدم اضاءة للقارئ العراقي من الصحافة العالمية ولا تعبر المقالات الواردة فيها بالضرورة عن رأي (مواقف)**

طبق الاصل

## الامال تعزز بالموافقة على الدستور العراقي

ترجمة فاروق السعد

في الوقت الذي تستمر فيه عملية فرز الاصوات بعد استفتاء هادي غريب يوم السبت للتصويت على الدستور العراقي الجديد المقترح، فإنه يبدو ان المعارضين لم يتمكنوا من تجميع ما يكفي من الاصوات لعرقلته. وعلى اية حال، فيالرغم من تنازلات الدقيقة الاخيرة لترضيتهم، فإن معظم العرب السنة قد صوتوا بـ"لا".

رغم ان النتيجة النهائية قد لا يتم تاكيدها خلال يوم او يومين، الا انه يبدو بان المعارضين للدستور العراقي الجديد ولغاية ١٦ تشرين الاول لم يتمكنوا من تحصيل ما يكفي من الاصوات في استفتاء يوم السبت لعرقلته. وللقيام بذلك، يجب ان يكون ثلثا الاصوات "لا" في ما لا يقل عن ثلاث من محافظات العراق الثماني عشرة. تشير الارقام الاولية إلى ان العرب السنة قد صوتوا بكثافة ضد الوثيقة، كما هو متوقع، مما ادى الى رفضها الشامل في صلاح الدين (المحافظة التي ينحدر منها صدام حسين) والانبار. ولكن في المحافظتين الكبيرتين الاخرين اللتين يشكل فيهما العرب السنة نسبة كبيرة، نينوى ودبالي فإن التصويت بـ"نعم" من قبل الاكراد والشيعية العرب ربما فاقت اصوات"لا". ان الاجراءات الامنية الصارمة التي فرضت اثناء عملية الاستفتاء كانت ناجحة بشكل اكثر مما كانت السلطات تأمل به، فكانت النتيجة ان الاستفتاء قد جرى بهدوء في معظم المناطق، ويعنف اقل مما هو معتاد. وكما في انتخابات كانون الثاني، غادر بعض الناخبين صناديق الاقتراع وهم يلوحون بفخر باصابع السبابة، المملخة بالحبر الأرجواني الذي يدل على انهم قد ادلوا باصواتهم. من بين الاحداث القليلة، التي اعلن الامريكان عنها يوم الاحد هو ان خمسة من جنودهم قد قتلوا في هجوم قبل يوم في الرمادي ، وكان مجموعة من المدنيين قد جرحوا بالقرب من مركز للاستفتاء في بغداد، عندما قامت وحدات من الشرطة باطلاق النار على بعضها البعض بالخطأ. وفي مكان اخر، قتل احد الناخبين على يد قناص. اختلفت نسبة المشاركة بشكل كبير بين محافظة واخرى ولكن مسؤولي الاستفتاء قد أشاروا، بصورة عامة، الى ان اكثر من ٦٠% من مجموع ١٥,٥ مليون ناخب مسجل قد ساهموا في الاستفتاء. ان كان الامر هكذا، فإن ذلك يشكل تطورا على النسبة ٥٨% التي شهدتها انتخابات كانون الثاني، التي كان العديد من العرب السنة اما رفضوا او لم يتمكنوا من المشاركة فيها بسبب العنف او الترهيب. وفي هذه المرة، شاركت بعض المدن السنية بقوة، لرفض الدستور- في الفلوجة ، التي كانت في العام الماضي مسرحا لمعركة حامية بين القوات الامريكية والمليشيات المسلحة، ٩٩% صوتوا بـ"لا". ويمكن ان يقال كحد ادنى بان مشاركتهم في الديمقراطية السياسية قد كان يشكل تقدما من نوع ما. كانت نسبة المشاركة الكبيرة مفاجأة مرحبا بها، اذا اخذنا بنظر الاعتبار نقص الحماس الذي لوحظ بين الشعب العراقي في الفترة التي سبقت التصويت. ان اشيرا من القصف وعمليات اطلاق النار بعد انتخابات كانون الثاني قد بينت لهم ان السياسة وحدها ليست البلسم الشايفي. فالعديد من الناخبين قد اشتكوا قبيل الاستفتاء من عدم تسلمهم نسخة من الوثيقة التي طلب منهم الموافقة عليها، حتى في اجزاء من بغداد، ناهيك عن وسط وغرب البلاد، حيث يكون التمرد على اشده. كان ذلك بسبب مفاوضات الدقيقة الاخيرة المسعورة لتعديل الدستور، وبشكل اساس لجعله اكثر قبولا بالنسبة للسنة. فهم يشعرون بانهم قهروا بين الاغلبية الشيعية والاكرد. ان الاتفاق بين الاكراد والشيعية يعطي الطرف الاول حكما ذاتيا واسعا، في الوقت الذي يرضى الثاني ليس بعدم اضافة مسحة اسلامية عليه فحسب ولكن ايضا بالسماح للشيعية(والسنة ايضا) بتكوين اقاليم لا مركزية خاصة بهم. ولكن السنة يعتقدون بان ذلك يقود الى المزيد من تجزئة البلاد وهذا ما سيلحق الاذى بهم. فالسنة

قلقون، بشكل خاص، من ان الشيعية سيشكلون "اقليما-كبيرا" يتكون من ٩ محافظات ، تربطه علاقات بايران المجاورة مما ينذر في النهاية بتقسيم العراق الى ثلاثة بلدان. وازضافة الى ذلك، فإن الفقرة الخاصة بتوزيع واردات النفط في الدستور تتضمن طموحات مقلقة يمكن ان يساء استخدامها من قبل كل من الاكراد والشيعية، الذين يتربعون على معظم حقول النفط في البلاد. رغم ان معظم الشيعية والاكرد قد صوتوا لصالح الدستور، الا ان الوثيقة ما زالت تحتوي على الكثير مما يشكل عامل ازعاج بالنسبة لهم. فالعديد من الشيعية، وليس السنة فقط، يعتقدون بان الفيدرالية هي مؤامرة امريكية-كردية لتفتيت العراق. لقد صادقت معظم الاحزاب الشيعية الرئيسية على المسودة، وكما فعل ابرز قائد ديني شيعي، اية الله العظمى على السيسانبي، رغم ان رجل الدين الراديكالي، مقتدى الصدر، لم يقدم توجيها واضحا. كما ان العديد من الاكراد، ورغم مصادقتهم على الدستور على اية حال، ساخظون لانه لا يتضمن حق الانفصال. وفي محاولة لكسب قادة السنة، قبل اربعة ايام فقط من الاستفتاء، كان قد اتفق على ان يقوم البرلمان القادم بتشكيل لجنة لمراجعة الدستور واقتراح التعديلات، وسيتم التصويت عليها في استفتاء اخر. وهذا سيعطي السنة فرصة اخرى للضغط من اجل اجراء تعديلات. ان الاتفاق الاخير في الايام القليلة الماضية قد قدم ايضا محاولة اخرى معظمها مطيبات رمزية للسنة، بتعديل الدستور لتأكيد على وحدة العراق وميثاق الجامعة العربية. وكنتيجة لذلك، قام اكبر حزب سني، الحزب الاسلامي العراقي، بالموافقة على تأييد الدستور. وبحلول الخميس، كان قد انضم اليه مجموعة بارزة اخرى، الوقف السني، الذي قال انه بالرغم من بعض الهواجس فإن "العيش تحت ظل قانون ناقص هو افضل من الفوضى وغياب القانون". وما زالت بعض المرجعيات السنية المؤثرة، مثل هيئة علماء المسلمين، تدعو الى التصويت بـ"لا" او المقاطعة. ومهما كانت نتيجة الاستفتاء، فإن تمثيل السنة في البرلمان القادم سيكون اعلى من البرلمان الحالي، بفضل التحسينات في نظام التصويت التي تمت لجعل التمثيل اكثر نسبية ولان معظم المجموعات السنية من المتوقع ان تشارك في الانتخابات العامة القادمة، المنوي اجراؤها في كانون الاول. وباستمرار الحرب، فإن المزيد من الناس سيتحولون ضد الانتحاريين واخرين الى الجانب المتطرف من التمرد. وهذا، في جميع الحالات، هو ما يامل فيه الشيعية العراقيون والاكرد-والكثير من السنة المعتدلين. وعلى افتراض ان الدستور، رغم جميع عيوبه، قد تمت الموافقة عليه من قبل الناخبين، فإنه سيهدم الطريق لتشكيل نوع جديد من الحكم الاكثر لامركزية وفيدرالية في الشرق الاوسط، يقيم حزمة عادلة من القيم والحقوق، لحسن الحظ، يقوم بتحسين حياة جميع العراقيين. وان كانت جميع المؤشرات خاطئة وتم رفض الدستور، فإن الانتخابات البرلمانية في كانون الاول ستعقبها جولة جديدة من عملية صياغة الدستور. وحتى في مثل هذه الحالة المشائمة، فإن التمثيل السني المتزايد في البرلمان الجديد ينبغي ان يحسن الفرص امام قبول النص الجديد من الدستور على نطاق واسع.

افتتاحية: المحلليجا تغرافا



مؤيد نفحة

# صدام أمام العدالة

ترجمة: المدكا

مرئية واضحة من جهة دولية محايدة، وليس تشكيل محكمة عراقية توجهها من وراء الكواليس قوى الاحتلال. من الناحية التكتيكية، اختارت المحكمة البدء بمجزرة "مجهولة" لمدينين قرييين في منطقة الدجيل في العام ١٩٨٢، وليس بمجازر وحدات مشهورة، بحجة ان هنالك الكثير من الدلائل الوثائقية حول هذه الحادثة بعينها. من هنا يبدو أثر الإعداد السيء، ان لم نقل التفتية السياسية العديدة.

من المثير للتساؤل ان كانت الحكومة الانتقالية قصيرة العمر، التي بالكاد تمتد قليلا خارج المنطقة الخضراء، تمتلك السلطة للإشراف على قضية خطيرة كهذه، وطالما ان المحكمة قد تأخرت طويلا، فقد كان من الأجدى الانتظار حتى تشكيل الحكومة الدائمة الجديدة التي ستنتخب في كانون الأول القادم.

مع ذلك، فقد حدد التاريخ. وعلى القضاء العراقي أن وثبت الآن بأنه يحترم المعايير الدولية التي تجاهلها صدام. لن يمثل صدام وحده امام المحكمة، بل أيضا الديمقراطية العراقية الوليدة.

افتتاحية: المحلليجا تغرافا



# اوروبا.... عامل ذو بعد دولي

سبق ان قدمها الاتحاد مع زيادة المشاركة، واشترت زيارتنا عزمنا على المشاركة الى جانب العراق وتحمل المخاطر الضرورية لدعم التنمية السياسية والاقتصادية لقد

قدم مؤنثر بروكسل للحكومة العراقية دعماً ضروريا لمواجهة التحديات المقبلة وتحسين حياة مواطنيها النجعا. وبالتعاون مع الولايات المتحدة الاميركية، ومنظمة الامم المتحدة بالإضافة الى روسيا في اطار مجموعة الاربعة، فاننا نساعد الفلسطينيين والاسرائيليين على ايجاد حل للصراع القائم بينهم منذ عقود وعضنا الانسحاب الاسرائيلي من غزة وستعد مستقبلنا للتفكير بوسائل مساعدة اخرى للقيادة في الايام والأسابيع المقبلة على ضمان بداية للاستخدام الفعال لنقاط اخرى في خارطة الطريق من قبل الطرفين بعد الانسحاب من غزة، وتدعم القضية الاوروبية بشكل كامل عمل المبعوث الخاص لمجموعة الاربعة وهو جيمس وولفسون، ولعل اكبر نجاح لنا في السياسة الخارجية هو سعيها لكي ياتي توسيع الاتحاد الاوروبي بالسلام والامن. في القارة الاوروبية، وينظر الولايات المتحدة الامريكية، بشكل ذلك بالتأكيد اثرا كبيرا ومهما على الاستقرار والازدهار الدوليين، التزامهم بالاعضاء في الاتحاد اللبثوا، التزامهم بخصوص استمرار التوسيع وسوف نحترم ذلك الالتزام.

واننا عندما نعطي الوقت الضروري للتفكير فان علينا الاعتراف بعدم امكانية توسيع اقتسنا الى مالانهاية، وهذه هي احد الاسباب التي تؤسس لاحد وسأفلتا المهمة في السياسة الخارجية سياسة الامة الرومزية او ما يطلق عليها (بيغ) وهي مبادرة مكروسة لتوسيع مجال الامن والاستقرار الاوروبي الى جيراننا في الشرق

وإذا أجريت المحاكمة على نحو سليم، فإنها توفر أيضا تنقيسا للمجتمع العراقي المقهور – شيعية وسنة وأكرادا، الذين يشتركون في هذا جميعهم – فالجميع عاش في ظل الخوف من بربرية صدام.

إن ضرب الأكراد بالفازات السامة في حلبجة، وقمع الشيعة والمقابر الجماعية التي ملأت الصحراء، جميعها تعد حقائق ثابتة في تاريخ العراق المليء بالمحن. لكن السؤال هو كيف سيتعامل قادة العراق الجدد مع هذه المحاكمة، وفيما إذا كانت تساهم في بناء البلاد أم ستزيد من التوترات السياسية والطائفية.

من الحق أن يحاكم صدام حسين من قبل شعب العراق، لا من قبل محكمة دولية بعيدة، في لاهاي مثلا، والتي لا تزال تكافح من أجل إثبات الضائع التي ارتكبت في حرب يوغوسلافيا. مع ذلك، لا تبدو المحكمة العراقية محكمة مثالية. فقد أعلن الناشطون في مجال حقوق الإنسان عن مخاوفهم حول مدى تطبيق المحكمة العراقية للمعايير الدولية في العدالة حتى إن لم يعامل صدام ضحاياه بهذه الطريقة الصائبة.

كان من الأفضل تشكيل محكمة خليطة، مع مشاركة

# لدا رؤية الغليات الذي شهده الاتحاد الأوروبي حول

**موضوع السمة الدستورية ومستقبل تمويله ، استطلاع الكثير من شركائنا في الصرح الدولي التساؤل بشكل طبيعي بشأن قدرة أوروبا الحقيقية علما أن تصبح عاملاً ذا بعد دولي علما صعيد السياسة الخارجية ، وتقوم مخاوفهم حول إمكانية ان يكون الاتحاد الأوروبي منطوياً على ذاته ، ومنقسماً ،**

عملية التقصي هذه في نيسان عام ٢٠٠٤ ،

ويع دراسة حديثة اظهرت ان من بين اكثر من ٢٠ الف شخص شملهم الاستطلاع في العالم، عد ٦٨٪ منهم ان لعل اوروبا تأثيرا ايجابيا على العالم وكان ٨٥٪ منهم يؤيدون أن اوروبا أصبحت أكثر تأثيرا من الولايات المتحدة الامريكية في العالم، واشتت موضوعات القمة الاوروبية-الامريكية ان الاتحاد عامل ذو بعد عالمي، وهو قادر تماما على ان يضطلع بدوره الى جانب الولايات المتحدة الامريكية، فقد نظم الاتحاد الاوروبي مع الولايات المتحدة الامريكية مؤتمرا دولياً حول العراق في بروكسل ولم يكن هذا يمكن تصوره قبل عامين فقط، وهذا ليس بالشيء الجديد، وقد اتاح اثبات ارادة الاتحاد السياسية الراسخة، وعندما زرت العاصمة العراقية بغداد قبل بضعة اسابيع رأيت شخصياً ان الشعب العراقي يتنظر مساندتنا ودعمنا بحماسة واستمعت الى مطالبه ومآبيره من سياسة دفاعية وأمنية مشتركة وجرت

وغير قادر على مواجهة التحديات الدولية، وهذا ما ينطبق قبل كل شيء على الولايات المتحدة الامريكية حيث اتبنت الصحافة اهتماماً قل نظيره بالقضايا الأوروبية، وقدمت القمة الأوروبية-الامريكية الأخيرة الفرصة لكي نبين للعالم باننا عازمون على التحدث بصوت واحد على المسرح الدولي أياً كانت خلافاتنا وعلينا ان نعيد التأكيد ان الاتحاد الاوروبي هو أساس الاتحاد الاوروبي دولياً وان نضمن لشركائنا باننا ماضون في الدور الريادي الذي نلعبه في مجال العلاقات الدولية، وان مواطني الاتحاد الاوروبي ومواطني شركائنا معنيون بذلك، وقد كشفت التقصيات عن الرأي العام / الاوروبا رومئتر/ منجھياً ان مواطني الاتحاد الاوروبي يعترفون ويساندون مؤسسة الاتحاد الاوروبي على انها عامل سياسي دولي، وفي العام الماضي كان ٦٥٪ من مواطني اوروبا يؤيدون تحديد سياسة خارجية مشتركة و ٨٧٪ منهم يؤيدون وضع سياسة دفاعية وأمنية مشتركة وجرت

بنيتا فيربرو ورفالترز  
الموضوعة الاوروبية المكلفة بالعلاقات الخارجية وسياسة الجوار الأوروبية

عد: الايكونومست